



تقرير منظمة العفو الدولية الذي وثق 13 ألف حالة إعدام في سجن صيدنايا، خلال السنوات الخمس الماضية وحدها، مع ما رافق ذلك من أعمال التعذيب والتنكيل وكل أشكال الحط بالكرامة الإنسانية، أثار رد فعل واسعا في الأوساط الدبلوماسية والإعلامية الدولية. وبعد أن وصفت المنظمة السجن بالسلخ البشري، ونقلت صورا من الهمجية غير المسبوقة فيه عن تدمير المعتقلين نفسيا وجسديا، قال وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، إن تقارير "العفو الدولية" عن الإعدام في سوريا أصابته بالغثيان. وصرح وزير الخارجية الفرنسي، جان مارك إبرو، بأن هذه الوحشية لا يمكن أن تكون مستقبل سوريا.

وصرّح السفير الأميركي السابق لشؤون جرائم الحرب، ستيفن راب، في مقابلة مع "سي إن إن" بأن هذه الإعدامات ليست سوى جزء من قائمة تضم أكثر من 500 ألف سوري عذبوا وقتلوا على يد حكومتهم بتوجيهاتٍ من أعلى المستويات، وهي جرائم ترتكب بإشراف المؤسسة العسكرية السورية، ومؤسسات أخرى، تحت إمرة الرئيس السوري، "والأدلة التي بحوزتنا ضخمة يمكنها أن تقود إلى محاكمة واضحة وصريحة على المستوى الدولي". أما رئيس لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، باولو بينيرو، فقد صرّح لـ"رويترز" "لدينا معلومات مستفيضة بشأن التفاصيل الممنهجة للمراسيم المنتظمة التي يقيّمونها لعمليات الإعدام الجماعي أمام حضور من المسؤولين الحكوميين".

والواقع أن هذه الإعدامات الجماعية ليست إلا فصلا من كتاب الموت الذي أصبحت صناعته البرنامج الوحيد لنظام الأسد منذ عقود، والذي رفض العالم من قبل قراءته أو حتى تصفّحه، مفضلا إمعان النظر في كرافات بشار الأسد وثياب زوجته المختارة من أكبر بيوت الأزياء العالمية، بل إن الإعدامات في هذا الفصل أقلّ وحشيةً، على الرغم من هولها مما يسبّقها

والطريق الذي يوصل إليها، حتى أن المتظاهرين كانوا يقولون لنا إن ما يخشونه ليس الموت برصاص الجنود، وإنما الاعتقال من قوات الأمن".

لا يمكن لهذه الإعدامات المشينة إلا أن تذكرنا، وينبغي أن تذكرنا، بفصول الكتاب الأخرى التي لا تقل شناعةً عنها، وفي مقدمها استخدام حصار التجويع "واحداً من تكتيكات الحرب، وذلك لإجبار أهالي المدن والبلدات على الاستسلام بعد تجويعهم"، كما جاء في تصريح سابق لباولو بينييرو نفسه، والذي يتسبب في إبادة مدن وأحياء كاملة وموت جزء من سكانها وتشريد من بقي حيا منهم، أو عن القتل الجماعي بالقصص الأعمى بجميع الأسلحة الثقيلة، وبالبراميل المتفجرة التي تتتساقط على المدن السورية يومياً منذ ست سنوات، لا على التعبيين، أو الهجمات بالأسلحة الكيميائية والقنابل الحارقة والغازات السامة، أو عن اصطياد الشباب من الطرقات وإجبارهم على القتال كدروع بشرية، حتى لم يعد يرى المرء في شوارع المدن السورية سوى النساء والشيوخ والاطفال، إلى جانب مرتفقة الحشود الطائفية الأجنبية.

أمام هذا الكم الهائل من الانتهاكات التي حولت المجذرة البشرية إلى حدٍ يومي عادي، تركّزت الأسئلة، عن حق، على سكوت المجتمع الدولي وشلله، على الرغم مما تقدمه منظماته الإنسانية نفسها من براهين دامغة على كارثةٍ، لا يبدو أن دولاً كبرى كثيرة تشعر بالقدرة على مواجهتها أو بالمسؤولية عن إيقافها. والحقيقة أن موقف الحكومة الروسية شكل عاملاً حاسماً في تعطيل قرارات الأمم المتحدة، أو تفريغها من محتواها، لأسباب جيوسياسية واستراتيجية، لم يعد أحد يجهلها، وهي وضع المصالح الكبرى للدولة الروسية، وتحسين موقعها على خريطة النفوذ الدولي، وتأكيد حقها في أن تكون طرفاً مرهوب الجانب، ومسموع الكلمة من أندادها من الدول الكبرى، وأن تحرّم مصالحها، حتى التوسعية منها. لكن، ما كان لهذا الموقف الروسي أن يتجلّى بهذه الصورة، ولا أن يستمر في تحديه جميع المعايير والأعراف الدولية والاعتبارات الإنسانية، لو لم يصادف في مواجهته سقوطاً أخلاقياً عالمياً شاملًا تابعاً من التخلّي عن قيم التضامن الإنسانية، والتواطؤ المشترك، وغير المعلن، ضد القانون والعرف الدوليين، والانكفاء على الذات، والقبول بدفع أي ثمن، بما في ذلك السير على جثث الشعوب والجماعات، ودوس رواذ الدين والثقافة والبادحة العقلية، للحفاظ على مصالح خاصة قومية أو فئوية، تبدو مهدّدة أكثر فأكثر. وربما كان هذا من مظاهر الأزمة التي تمر بها المنظومة الدولية، وفي صلبها مأزق الهيمنة الدولية والرأسمالية المعلومة وتبخّط سياساتها. كل الدول تشعر في هذه الأزمة بالهشاشة، ومخاطر الخسارة والتراجع، وربما فقدان السيطرة، بما في ذلك الدولة الأعظم، وكل طرفٍ يحاول أن ينقد نفسه بأي ثمن. العالم كله، وقد تحول إلى جسم واحد، هو اليوم في مأزق إعادة ترتيب شؤونه وضبط علاقاته وفتح نوافذ أمل صغيرة، لطمأنة مجتمعاته.

لكن السؤال الأهم والأصعب يتعلق بنا نحن. كيف أمكن لنظام حكمٍ، أقام شرعنته على رفع شعارات الدفاع عن حقوق الشعب، وتبني أيديولوجيات شعبوية اشتراكية وإنسانية ضد الرأسمالية والاستغلال والإقطاعية، وبرر انقلابه على الدستور، وتخليد ديكتاتورية أبوية بالدفاع عن حقوق سورية القومية ومقاومة التوسعية الإسرائيليّة، وجعل من موضوع السيادة الوطنية مسألة هوية، أن ينزلق إلى ما انزلق إليه، ويتحول إلى آلة قتل منهجي ومنظم لشعبه، ويحول سورية بأكملها إلى مسلحٍ تسيل فيه الدماء في كل زاويةٍ وبيت، ويفقد فيه الإنسان روحه وعقله وإنسانيته كل يوم ألف مرة. كيف فقد النظام عقله، أو هل كان يتمتع بالفعل بحدٍ أدنى من العقلانية والعقل، يعني هنا من السياسة، أم كان منذ بدايته نظام حرب؟ سجن صيدنايا والسجون السورية جميعاً ليست وحدتها المسالخ البشرية في سورية. والسلح فيها لا يقتصر على سنوات الثورة الست، فكل دائرة عسكرية أو أمنية، وكل فرقة وكتيبة أو فرع أمن، وكل مدرسة ومصنع، وكل حي أو شارع، هو

مركز لسلخ الإنسان عن ذاته وكرامته وأهله وحقوقه، عن قيمه، ومحطة لتحطيمه وإعطابه، روحياً وجسدياً، بكل وسيلةٍ ممكنته، وفي كل وقت. سلخه عن جلده بالمعنى الحرفي للكلمة هو التجسيد النهائي لعملية نزع الإنسانية التي أقام عليها نظام الأسد حكمه، منذ أكثر من أربعة عقود، والتي أراد من خلالها أن يحول الإنسان إلى حيوان، بالمعنى البيولوجي للكلمة، ويفرغ سورية من شعبها، أي من ذاتها، كما يفعل تماماً الآن بالعنف الشامل، حتى تكون ملكاً خالصاً له، بدولتها وأرضها ومن عليها. لم ير النظام في السوريين في أي لحظةٍ شيئاً آخر، يشراً يجدر التعامل معهم، وإنما زوائد وحثارات وقوارض، ينبغي التخلص منهم، أو تحبيدهم بأي ثمن، وفي أحسن الحالات، تكبيلهم بالقيود والأصفاد، لاستخدامهم في أعمال السخرة والخدمة المجانية.

مهم أن نسأل لماذا تخلى العالم عنا، لكن مهم، بالمقدار ذاته، أن نعرف أيضاً كيف تحول "نظام حكم" إلى جزار، وحول البلد إلى مسالخ مفتوحة في كل مكان؟ ما هو أصل الهولوكوست الأسد؟ كيف أصبحت الإبادة سياسةً، وصار نزع الإنسانية عقيدةً ومذهباً. هذا هو السؤال الذي سأحاول الإجابة عنه في مقال لاحق.

المصدر: العربي الجديد

المصادر: